

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تقرير عن ورشة العمل حول

"الاقتصاد الفلسطيني وتحدياته المستقبلية"

إعداد

نصر عبد الكريم

فندق الموفنبيك "البحر الميت" / الأردن

الأحد 6 آذار / مارس 2011

عقدت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ورشة عمل مغلقة بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني وتحدياته المستقبلية"، وذلك يوم 6/3/2011 في فندق الموفينك في البحر الميت/الأردن. وقد تم في هذه الورشة عرض ومناقشة عدة أوراق بحثية تناولت ستة موضوعات رئيسية وهي:

1. علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالمحيط العربي: استثمار، عمالة، تجارة.
2. دور الغاز في الاقتصاد العربي، وبدائل الاستفادة الفلسطينية منه.
3. الوضع الاقتصادي الراهن وقيوده السياسية والإجرائية.
4. السياسات التنموية الفلسطينية بين التكيف مع الواقع والطموحات التنموية.
5. التحدي المزدوج: الفقر والبطالة - الانتقال من حالة الإغاثة إلى حالة التمكين.
6. المساعدات الدولية.

شارك في الورشة 35 من الاقتصاديين الفلسطينيين والعرب من القطاعين الخاص والعام. وافتتحت الورشة بمداخلتين: الأولى، قدمها الدكتور محمد مصطفى، الرئيس التنفيذي لصندوق الاستثمار الفلسطيني ومستشار الرئيس الاقتصادي؛ والثانية، قدمها الدكتور طاهر كنعان عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

وركزت كلتا المداخلتين على أهمية الاقتصاد في الصراع السياسي مع إسرائيل نحو انتزاع الحقوق الوطنية المشروعة، وضرورة إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي على أسس جديدة يلعب فيها القطاع الخاص الدور الريادي.

وفيما يلي ملخص يوجز فعاليات الورشة وأبرز المداخلات والنقاشات التي شملتها الجلسات الأربعة:

#### الجلسة الأولى: قدمت خلال هذه الجلسة مداخلتان رئيسيتان هما:

1. علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالمحيط العربي: في مجال الاستثمار، والعمالة، والتجارة، وقد قدمها السيد ماهر المصري، الذي شغل منصب وزير الاقتصاد الوطني لسنوات عدة في حكومات متعاقبة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
2. دور الغاز في الاقتصاد العربي وبدائل الاستفادة الفلسطينيين منه، وقد قدمها الدكتور وليد خدوري وهو خبير نفطي عربي معروف.

ويمكن تلخيص أبرز ما جاء في هذه الجلسة من مداخلات ونقاشات على النحو التالي:

- الاحتلال الإسرائيلي واقع مفروض على الشعب الفلسطيني، كان ولا زال له تبعات سلبية كبيرة على أداء الاقتصاد ومعيشة المواطنين، ولكن الفشل السياسي الفلسطيني، والانقسام بين الضفة الغربية

وقطاع غزة، وانعدام الثقة عند المستثمر الفلسطيني والعربي في إدارة السلطة الفلسطينية وتفشي ظاهرة الفساد، كلها عوامل ضاعفت أيضاً من هذه المشكلات الاقتصادية. فالالاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشاكل موضوعية وذاتية كبيرة ومتعددة، أهمها: هيمنة وسيطرة إسرائيل على الموارد وحركة التجارة سواء عبر اتفاقيات باريس أو عبر ما اكتسبته نتيجة لضعف السلطة الفلسطينية في الحفاظ على حقوقها كما وردت في اتفاقيات أوسلو، وغياب مفهوم وطني واضح لطبيعة المرحلة الانتقالية التي تتداخل فيها مهام التحرر الوطني مع إرساء دعائم الدولة المستقلة، وبالتالي غياب استراتيجية واضحة لها أهداف وأولويات تعزز القدرة الذاتية الفلسطينية، وفشل محاولات فك تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي واستعادة العلاقة مع العمق العربي. وعلى الفلسطينيين أن لا ينظروا إلى العرب كملجأ احتياطي يلجأون إليه عندما يختلفون مع الغرب وإسرائيل بل كحلفاء استراتيجيين يتقاسمون معهم منظومة من المصالح والقيم. وأن يقوموا بإعادة هيكلة شاملة من حيث وسائل الإنتاج وأنماطه، وإعادة تنظيم السوق الداخلي الفلسطيني، وإيجاد مشاريع صغيرة ومتوسطة تساعد في تشغيل الفلسطينيين، وصياغة الاقتصاد ليصبح قادراً على تعزيز الصمود والانتقال بالقضية الفلسطينية إلى مرحلة الاستقلال، وإعادة النظر بطبيعة العلاقة مع إسرائيل والتي تجاوزت حدود أوسلو وباريس.

- غياب مفهوم وطني متوافق عليه بالنسبة لطبيعة الشراكة ما بين القطاعين الخاص والعام، حيث ما زال القطاع العام يزاحم وينافس القطاع الخاص في عدد من المجالات الاقتصادية، في الوقت الذي يتوجب على السلطة التركيز على المشاريع الاستراتيجية مرتفعة المخاطر والتكاليف وترك المشاريع التي لها علاقة بالإسكان والسياحة... الخ للقطاع الخاص. هناك حاجة لأن يكون القطاع الخاص قائداً ومحركاً للتنمية في فلسطين، ولكن حادثة نشأته وعدم كفاية الخبرة والعلاقات الإقليمية والدولية لديه، لا تؤهله لقيادة جهد التنمية.
- البيئة التشريعية المنظمة للاقتصاد الوطني لا زالت ضعيفة، فعدد كبير من القوانين الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد تمت صياغتها منذ أكثر من 40 عاماً. كما أن القاعدة التنظيمية والقانونية للعلاقات التجارية التي تربط فلسطين بمحيطها الخارجي غير متوفرة، وبالتالي يجب العمل على إعادة تقييم حقيقة هذه العلاقات التي يوجد فيها العديد من الاتفاقيات غير المفعله.
- لا توجد استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات الفلسطينية ولا توجد مؤسسة معنية بتنمية هذه الصادرات. وهناك من يرى بأن الأولى بدل التركيز على التصدير إلى الخارج هو التوجه إلى السوق المحلي الفلسطيني، أي انتهاج سياسة إحلال الواردات بدلاً من تعزيز الصادرات. كما أن القدرة على التصدير لا تستند فقط إلى قدرة القطاع الخاص على إنتاج السلع المناسبة وإنما أيضاً على الإنتاج بنفس المواصفات المطلوبة دولياً وإسرائيلياً بشكل خاص.

- قد لا تحتاج فلسطين إلى حدود وموارد طبيعية في الظروف الراهنة، وإنما تحتاج إلى تعزيز رأس المال البشري وأساسه الأفراد المفكرون والمبدعون الذين يشعرون بالانتماء العاطفي والفكري لفلسطين سواء كانوا مقيمين في الوطن أو الشتات، وذلك لإنتاج مردود اقتصادي أعلى.
- هناك حاجة لتفعيل قطاعات المجتمع الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة، والتركيز على تفعيل دور النساء فيها تحديداً في مجال الزراعة، من خلال إنشاء تعاونيات تساعد في تحقيق تنمية مستدامة.
- الابتعاد عن الاقتصاد والتصدير التقليدي المتبع في فلسطين، والتفكير في الاقتصاد الخلاق أو الإبداعي Creative economy من خلال تعزيز التوجهات نحو إنشاء الاقتصاد المعرفي Knowledge economy.

**الجلسة الثانية:** تناولت هذه الجلسة موضوعاً واحداً وهو الوضع الاقتصادي الراهن وقيوده السياسية والإجرائية.

وقدم المداخلة الرئيسية فيها الدكتور سمير عبد الله، مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، وعقب عليه السيد سمير حليمة، الرئيس التنفيذي لشركة باديكو. وتركزت مداخلات المشاركين ونقاشاتهم في هذه الجلسة على ما يلي:

- يجب التعامل مع الاقتصاد الفلسطيني على أنه اقتصاد غير عادي واقع تحت احتلال، وموجه نحو المقاومة والصمود والتحرر من هذا الاحتلال، وبالتالي عند تحليل المؤشرات الاقتصادية يجب أن يرافقها تحليل نوعي للمؤشرات وعدم الاكتفاء بسرد انخفاضها وارتفاعها، لأنه في كثير من الأحيان الأرقام لا تعكس السياسات التي تحركها.
- يجب أن تركز السلطة على السياسات التي تتضمنها الموازنة، لأنه لا توجد سياسات واقعية أخرى أكثر واقعية والتصاقاً بالخطط والبرامج الموضوعية من قبل السلطة قبل السياسة الآلية، وأن تبحث عن كيفية زيادة إيراداتها وترشيد نفقاتها.

- يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، لكنه يعاني من ترهل كما هو الحال في القطاع العام، وينقصه الثقافة الكافية التي تجعله قادراً على تحقيق الشراكة مع القطاع العام في رسم السياسات وصناعة مستقبل البلد، ولا يقوم بجهد حقيقي لتطوير قدرته على المساهمة في تمثيل القطاع الناظم للاقتصاد الفلسطيني، كما أنه يعاني من مشكلة حقيقية تتمثل في حصر عناصر القيادة بمجموعة محددة من الأشخاص. ومع أن الغالبية الساحقة في القطاع الخاص هم من أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الصمود الفلسطيني إلا أنهم غير ممثلين في مؤسسات هذا القطاع التي بقيت نادياً للنخب والكبار، وهذا ليس سببه الاحتلال وإنما أساسه المجتمع الفلسطيني الذي لم يعمل على تفعيل العملية الديمقراطية التي تربي وتنشئ الكوادر والقيادات، وبالتالي فإن على السلطة دوراً كبيراً في المساهمة لإعادة تنظيم هذا القطاع.
- تعاني الضفة الغربية من محدودية المناطق الجغرافية التي يسمح الاستثمار أو البناء فيها والتي لا تتجاوز 40%.
- يجب أن تكون هناك تنمية تحت الاحتلال لتعزيز قدرة الناس على الصمود والإنتاج ومواجهة الاحتلال، ويجب أن يعنى بالاستثمارات المستدامة، وأن تدعم المؤسسات ذات التنافسية العالية.
- يوجد تفاوت واضح في الاقتصاد بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، كما يوجد تفاوت ضمن هذه المناطق نفسها. إن تعدد السلطات والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة أحدث إشكالية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني والاستثمار فيه، وساهم في إيجاد نظام اقتصادي في القطاع مختلف عنه في الضفة، والخطر الحقيقي الذي يترتب عن ذلك هو الفصل المجتمعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- يجب الحديث عن المجالات التي يمكن أن تحدث تنمية حقيقية في فلسطين، والسياسات التي يجب أن تنتهج وتساهم في التنمية الاجتماعية وتزيد من رأس المال الاجتماعي والثقافي والذي يساعد في تثبيت الناس على أرضهم ويحد من هجرتهم إلى الخارج.
- التأكيد على أنه لا يوجد للقطاع الخاص شراكات مع الجهات الإسرائيلية باستثناء الوكلاء الذين ليس لهم شأن في صنع القرار، بينما هناك رأي يشير إلى وجود علاقات بين القطاع الخاص والجهات الإسرائيلية ولذلك يجب تبيانها وتحديد مسؤولية الأشخاص الذين يقع على عاتقهم توضيحها والرد عليها.
- يجب انخراط الحكومة بحوار اجتماعي شامل مع القطاع الخاص ومع النقابات العمالية بهدف الوصول إلى صيغة مرضية للحد الأدنى للأجور، وتحديد دور كل طرف في وضع خطة واضحة متكاملة تساهم في التنمية.

### الجلسة الثالثة: وقد تناولت هذه الجلسة مداخلتين رئيسيتين هما:

- **السياسات التنموية الفلسطينية بين التكيف مع الواقع والطموحات التنموية،** والتي أعدها الدكتور يوسف داوود من جامعة بيرزيت، وقدمها بالنيابة عنه الدكتور نصر عبد الكريم، وعقب على هذه المداخلة الدكتور حسن أبو لبدة، وزير الاقتصاد الوطني.
- **التحدي المزدوج: الفقر والبطالة - الانتقال من حالة الإغاثة إلى حالة التمكين،** وقدمتها الدكتورة ايلين كتاب، من جامعة بيرزيت والقائم بأعمال رئيس مجلس إدارة بيسان، وعقب عليها الدكتور نصر عبد الكريم.

وتركزت مداخلات المشاركين ونقاشاتهم في هذه الجلسة على ما يلي:

- لفهم الاقتصاد الفلسطيني يجب النظر إلى عاملي التأثير فيه. يتمثل العامل الأول في الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاقتصادية التي تؤثر عليه في غالب الأحيان سلباً مع وجود بعض السياسات المؤثرة عليه إيجاباً. أما العامل الثاني فيتمثل في منهج السوق المفتوحة والذي ترك لآليات العرض والطلب تحديد العلاقة الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين مما حول السوق الفلسطيني إلى سوق استهلاكي لمنتجات المصانع الإسرائيلية وللعمالة الرخيصة. والمحصلة من ذلك هو نزاع التنمية في فلسطين كون العنصر الإداري والقانوني والقوة الغالبة بيد الاحتلال الإسرائيلي. وبالتالي هناك ضرورة للتفكير استراتيجياً حول ما يريده الشعب الفلسطيني من الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال.
- ضرورة فهم الاقتصاد الفلسطيني وما ينتظره من آفاق مستقبلية من خلال العودة إلى مفهوم "نزع التنمية" والذي يقوم على أساس أن إسرائيل تقوم قاصدة بنزع التنمية عن الأراضي الفلسطينية لإحاقها بشكل كامل بالاقتصاد الإسرائيلي، ومحصلة ذلك يكون تفرغ الأراضي المحتلة من السكان وإبقاء الفلسطينيين مخزن للعمالة غير الماهرة. وبالتالي تكون مهمة تطوير الاقتصاد الفلسطيني متمحورة حول مقاومة نزع التنمية وليس التنمية بالمفهوم الكلاسيكي، كما يجب التفكير بطريقة "الكوابح الحاسمة" عند التفكير بكيفية مقاومة نزع التنمية، والكابح الأساسي لذلك هو التعليم.
- هناك مشكلة على صعيد المنهجية وأطر التفكير عند النظر إلى قضايا الاقتصاد الفلسطيني، حيث يتم تحليل المؤشرات الاقتصادية حسب مؤشرات ومعايير الاقتصاديات الطبيعية.
- مدى توافق المجتمع الفلسطيني وإدراكه لطبيعة المجتمع الذي يرغب ويطمح له، حيث ينعكس هذا على السياسات التنموية المرغوب فيها.
- الحريات العامة هي عنصر هام في الاقتصاد الفلسطيني، ولا يمكن وجود فعالية لهذا الاقتصاد من دون وجود حريات سياسية ومدنية.

- التفكير بطرق غير تقليدية لحل مشكلة التعليم. على سبيل المثال أن يقوم الاقتصاديون بوضع وعرض المواد التعليمية للعامة من خلال مصادر مفتوحة كالتلفاز والإنترنت، بحيث يستطيع الشخص المعني أن يتعلم متى شاء. والتفكير بنوعية التعليم واللجوء إلى نظام تعليمي يمكن فلسطين من منافسة الدول على المستوى الاقتصادي.
- هناك احتمال لهجرة خريجي الجامعات في حال تم تحسين مخرجات التعليم من دون خلق وظائف لهم.
- يجب أن تتوفر ثلاث مهارات أساسية للخريج عند انتقاله لسوق العمل وهي:
  1. القدرة على التحليل.
  2. القدرة على التعبير عن النفس لفظاً وكتابة.
  3. القدرة والمرونة على التعامل مع روح الفريق الواحد.
- مراجعة ما كتب وحلل خلال السنوات الماضية وتبيان صحته وخطئه، لتغيير وتصويب الطريق أو السياسة المتبعة في إدارته وتوجيهه.
- يوجد ثلاثة أسواق أو سلطات اقتصادية في الأراضي الفلسطينية، هي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وتكمن حدود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، مع أن الفقر والبطالة ورأس المال البشري والاجتماعي والثقافي العلمي موجود في المخيمات والشتات والأراضي المحتلة عام 48، والذي يجب أن يدخلوا في إطار أي تفكير مستقبلي أو تنموي فلسطيني.
- يجب دعم جهود السلطة بالتخلص من العبء الكبير الذي يفرض عليها من خلال فواتير الماء والكهرباء التي يجب أن يدفعها المواطنون وتستخدم في كثير من الأحيان بصورة غير رشيدة وغير أخلاقية وغير قانونية. وبالتالي من غير المعقول أن يطلب من السلطة تخفيض إيراداتها، والتخلص من المعونات الدولية في الوقت نفسه.
- التوجه نحو ترشيد نفقات السلطة، وعقد ورشات جدية لبحث كيفية ترشيد هذه النفقات.
- التمكين الاقتصادي شرط ضروري لكنه غير كافٍ لزوال الاحتلال، والمهم هو تمكين الشعب الفلسطيني ليتمكن من الصمود ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي.
- يواجه الاقتصاد والسوق الفلسطيني معوقات وتحديات كبيرة في قطاعات مختلفة منه. فسعر الكهرباء التي يدفعها الجانب الفلسطيني تصل إلى أكثر من 30% مقارنة لما يدفعه الجانب الإسرائيلي للحصول عليها، كما أن ثمن شراء دونم واحد في أحد المناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية يفوق بكثير شراء دونم واحد في منطقة في إسرائيل أو الأردن. بالإضافة إلى ذلك فإن تجزئة الأراضي الفلسطينية ساهم بشكل كبير في تخفيض حجم السوق الفلسطيني وتقليص حجم المنافسة فيه.
- يوجد فشل في العقد الاجتماعي الذي يربط المجتمع الفلسطيني مع السلطة وخصوصاً في مجال دفع فواتير الكهرباء والماء حيث أن الغالبية الساحقة من المواطنين لا تفي بالتزاماتها تجاه الخدمات

المقدمة لهم من ماء وكهرباء. وقد أثر وجود عدادات الدفع المسبق الخاصة بفواتير الماء والكهرباء سلباً على عائلات كثيرة وخاصة على من تعيلها نساء.

- تحديد الحد الأدنى للأجور قد يؤثر سلباً على قطاعات كاملة من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني وقد تكون هناك قطاعات ذات تكنولوجيا مرتفعة تتحمل تبعية ذلك. ساهمت إسرائيل في خلق مستوى للأجور أصبح يشكل عبئاً على القطاع الخاص ومن الصعب تخفيضه، وبالتالي من الأفضل ترك الأجور تتفاعل وتحدد تلقائياً من خلال السوق. ولكن في بعض المصانع يجب تحديد أجور عمالها لتجنب أي مشاكل اقتصادية وإنسانية قد تواجههم، لكن إن أرادت السلطة الفلسطينية تحديد الحد الأدنى للأجور فيجب الاتفاق على المستوى الذي يجب أن يصل إليه، مع النظر إلى تكاليف المعيشة والإنتاجية، وأن يكون هذا الحد أعلى من متوسط الإنتاجية لتجنب أي مشاكل اقتصادية قد تحدث كالبطالة في حال كان الحد الأدنى للأجور أقل من متوسط الإنتاجية. وعلى صعيد آخر، فإنه يجب إعادة توزيع الأجور بشكل مناسب بين العاملين ومديريهم لضمان تحقيق أكثر عدالة فيما بينهم.
- تهدد المخاطر السياسية البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، فإن أرادت السلطة اقتصاداً موجهاً فعلياً تحمل مسؤولية التعويض عن الخسائر حال حدوثها، وإن أوجدت اقتصاداً حراً فعلى الأشخاص المستثمرين في الأراضي الفلسطينية تحمل تبعية الاستثمار وما يرافقه من مخاطر سياسية.
- إعادة النظر بموضوع الشراكة مع القطاع الخاص فيما يتعلق بالبنية التحتية الفلسطينية، مثل: الصرف الصحي والماء والكهرباء... الخ، وذلك بسبب شح الدعم الخارجي الذي لا يكفي للاستثمار في هذه المجالات.
- لا يجوز الحكم على أداء القطاع الاقتصادي في قطاع غزة بمعطيات اليوم، وذلك لما يتعرض له من حصار خانق ودمار ممنهج على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- يجب إعادة النظر في فهم منظومة الضرائب المفروضة من قبل السلطة الفلسطينية التي تعد منافسة مقارنة مع الدول الأخرى، حيث أن المشكلة ليست في مستوى الضرائب التي تجبى وإنما قد تكون فيما لا يجبى من ضرائب، واستثمار ما يجبى منه. وعلى صعيد آخر يوجد تدمير من المواطنين الفلسطينيين من الضرائب لعدم وجود عدالة في جباية الضرائب وغياب الضريبة على الأرباح الرأسمالية.
- النمو تحت الاحتلال يتمشى مع السياسة الإسرائيلية الكامنة في الإثراء الفردي والإفقار الجماعي وذلك لإحداث تناقض بين المصلحة الفردية والمصلحة الوطنية، وحصر أعباء المقاومة بين المقاومين. حيث كان الهدف الترويج لنهج سياسي يتضمن إما مقاومة وكلفة عالية مدمرة أو ازدهار وهُدوء لا يعوق المشروع التوسعي الإسرائيلي الاستيطاني وتهويد القدس.
- هناك مشكلة حقيقية تتعلق بمدى جدية الادعاء الفلسطيني بوجود مشروع وطني يهدف إلى إنهاء الاحتلال ضمن أفق زمني معقول عبر تبني استراتيجيات على الصعيد السياسي والاقتصادي



والاجتماعي، وعدم التحول عن هذا المشروع إلى إمكانية القبول بدولة فلسطينية مؤقتة. وبالتالي هناك ضرورة لوجود مرجعيات ومعايير واضحة لقياس مدى الاقتراب من هدف إنهاء الاحتلال أو الابتعاد عنه.

- النظر إلى الجهد المبذول لمحاربة الفقر وتخفيف حدة البطالة في الأراضي الفلسطينية في إطار تنموي شمولي.
- ساهم القطاع الخاص في توفير فرص عمل وتقليل حجم الاعتماد على القطاع العام والمساعدات الخارجية. والمفروض عليه أن يرتب أولوياته الاستثمارية بالشكل الصحيح، وأن يكون أكثر مغامرة في توجيه استثماراته إلى القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة لفتح وتوسيع سوق العمل بالشكل الصحيح، وأن يكون أكثر مسؤولية تجاه الأمور المتعلقة بالحماية الاجتماعية وتوفير بيئة عمل مناسبة للعاملين. ومن ناحية أخرى على القطاع العام أن يكون قادراً على توفير البيئة المناسبة التي تساعد القطاع الخاص على التطور.
- لا يوجد خطة لتحقيق نمو اقتصادي بالشكل الصحيح ليصبح هناك دولة رعاية. والسياسات الاقتصادية لم تكن كافية وخاصة في مساهمتها في مواجهة التحدي المزدوج - البطالة والفقر.
- تهميش القطاع الزراعي في الموازنة سببه أن مصادر المياه والأرض تعد سلعة سياسية إن أخذت بمنظور سياسي وهناك إشكالية في بعض القضايا المتعلقة بذلك، وهذا بدوره أدى إلى تهميش دور النساء العاملات في القطاع الزراعي.
- ضرورة امتلاك إرادة وقدرة لتنفيذ التوصيات التي يتم التوصل إليها في الأبحاث، لتجنب تكرار وطرح المواضيع نفسها في المؤتمرات وورش العمل المتعاقبة لسنوات وسنوات.

**الجلسة الرابعة:** تناولت الجلسة الرابعة والأخيرة موضوع المساعدات الدولية، والتي قدمت المداخلة الرئيسية حولها الدكتورة هديل قزان، المدير التنفيذي لمؤسسة Tiri في الشرق الأوسط، وعقب عليها الدكتور طاهر كنعان الخبير الاقتصادي العربي المعروف.

وتركزت مداخلات المشاركين ونقاشاتهم في هذه الجلسة على ما يلي:

- تعددت الآراء بالنسبة للأهداف المرجوة من الدول المانحة التي تقدم المساعدات للفلسطينيين. فهناك رأي يشير إلى وجود ثلاثة أهداف وهي سياسية وإنسانية واقتصادية، ولا يمكن الفصل بينها. وهناك رأي آخر يبين بأن الهدف الوحيد وراء العون الدولي هو سياسي، غايته تسويق عملية التسوية السياسية والتعامل معها ضمن الشروط التي يضعها الجانب الإسرائيلي، وتحسين القبول الشعبي الفلسطيني للتحول في موقف منظمة التحرير لأساليب حل الصراع، والمساهمة في إعداد المجتمع الفلسطيني للحكم الذاتي، وبالتالي أي توجه بديل عن أوصلو يتم محاربته من خلال المساعدات والمنح

الخارجية. بالمقابل كان هناك رأي مغاير يفند القول بأن الهدف الأساسي لجميع الدول هو هدف سياسي يتمشى مع الاتفاقيات والتسوية مع الجانب الإسرائيلي، لأن هناك عدداً كبيراً من الدول تقدم المساعدات والدعم لكثير من مؤسسات الـNGOS التي لها موقف مضاد لعملية السلام.

- أهم عامل لتحقيق كفاءة وفعالية المساعدات الخارجية هو مدى قدرة الطرف المستلم على فرض شروطه عند تلقي تلك المساعدات، وكلما كان الطرف المستلم للمساعدات كفؤاً في كيفية توجيه المساعدات كانت المساعدات أفضل.

- اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات والمنح الخارجية بشكل كبير ومتواصل سيولد نمطاً استهلاكياً وإنتاجياً أحد مظاهره الفساد وسيشكل عقبة أمام التحول إلى الديمقراطية. فتركيبة الاقتصاد الفلسطيني ليست نتاج السياسات المحلية فقط وإنما نتاج قوى خارجية توجه هذا الاقتصاد بشكل ممنهج.

- المساعدات التي تقدم من الدول الخارجية ليست مشكلة بحد ذاتها وإنما المشكلة تكمن في كيفية إدارة وتوظيف هذه المساعدات وعدم وضوح الرؤية التنموية الوطنية بشأن توظيفها.

- تقوم أميركا بشكل مباشر أو غير مباشر بقيادة وتوجيه الدعم المقدم للفلسطينيين سواء كان الدعم مقدماً من طرفها أو من أي جهة أخرى. وقد كان العون قبل عام 2000 منصّباً على المشاريع والبنية التحتية والمدارس...الخ، بينما في الوقت الراهن أصبح الدعم يوجه للموازنة الجارية لفرض أجندات تلك الدول المانحة على السلطة الفلسطينية، والذي بدوره يشكل خطراً على الروح الفلسطينية في الثبات والمواجهة. وعلى صعيد آخر فإن السياسة المتبعة في جلب المنح والمساعدات واقتصارها على شخص رئيس الحكومة سلام فياض يشكل ظلماً له وللشعب الفلسطيني.